جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

التكييف القانوني للتطهير العرقي

(دراسة في القانون الدولي الجنائي)

سالم علي محمد علي

رسالة ماجستير في قانون حقوق الإنسان

بإشراف

الدكتور رقيب محمد جاسم الحماوي
أستاذ القانون الدولي العام المساعد

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م

المستخلص

تعد أعمال التطهير العرقي من أخطر الجرائم وأبشعها، لأنها تشتمل على جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في سبيل تحقيق الغاية الرئيسية منها وهي جعل منطقة ما متجانسة عرقيًا، فهي عبارة عن إرتكاب جرائم قتل وإبادة جماعية وتعذيب وإغتصاب وتهجير ومصادرة ممتلكات وإستيلاء وتهديد وغيرها من الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان، ضد جماعة معينة تختلف عرقيا أو أثنيا عن الجماعة التي تقوم بالتطهير في إقليم معين لغرض جعل ذلك الإقليم متجانس عرقيا، وعلى الرغم من بشاعة هذه الأعمال إلا أن القانون الدولي الجنائي لم ينص على تجريمها، إذ إجتاز هذا القانون مراحل مهمة من تاريخ البشرية عمل فيها على تجريم الإنتهاكات الاشد خطورةً على الإنسان، ويعد القرن العشرين من أبرز هذه المراحل في تاريخ هذا القانون، لأنه شهد تطورًا هائلا تمثل في تقنين الجرائم الدولية كجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وإنشاء آليات خاصة لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، كالمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والمختلطة، وصولا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعلى الرغم من التطور الذي شهده القانون الدولي الجنائي والإنجازات التي حققها، إلا إن حاله كحال باقي القوانين يحتاج الى مواكبة التطور، لأنه يعاني من القصور في عدم شموله على كافة الجرائم الأشد خطورة على البشرية، حيث لم تكن الجرائم التي نص عليها هي وحدها التي تتسم بالوحشية بل هنالك العديد من الجرائم التي تظهر على الساحة الدولية في كل مرة والتي تثير الجدل بين فقهاء القانون الدولي حول إمكانية عدها جرائم دولية من عدمه، ويأتي في مقدمتها "التطهير العرقي" الذي شغل إهتمام المجتمع الدولي في تسعينيات القرن العشرين الذي كان محور للجدل في القانون الدولي الجنائي، لأنه لم يندرج بصيغة صريحة مكتوبة أوعرفية فيه، مما دفع البعض الى تكييفه ضمن الجرائم الدولية الثلاث، في حين رفض البعض الأخر أن يعد جريمة، وفي الوقت الذي عجز المجتمع الدولي عن التوصل الى نتيجة حوله، كانت هنالك العديد من أعمال تطهير عرقي ترتكب في عديد من البلدان كالعراق وفلسطين، التي تحتاج الى موقف جدي من المجتمع الدولي لتجريم هذه الإنتهاكات وتقديم الجناة الى العدالة، وحاولنا إيجاد قواسم مشتركة للتوصل الى جعل هذه الأعمال أحد صور الجرائم الدولية الثلاث أو إيجاد كيان وتنظيم مستقل لها.

الكلمات المفتاحية:

(الجرائم الدولية، التطهير العرقي، المسؤولية الجنائية، الشرعية الجزائية، القضاء الدولي الجنائي).

Abstract

Ethnic cleansing crime is one of the most serious and ugliest international crimes, which may include genocide, crimes against humanity and war crimes in order to achieve the goal of making a region homogeneous ethnically .

It means committing the murder of genocide, torture, rape, displacement, confiscation of property, seizure, threats and other crimes that violate human rights, against a specific group that is ethnically different from the group carrying out cleansing in a particular region for the purpose of making that region ethnically homogeneous. Despite the ugliness of this crime; however, international criminal law did not provide for its criminalization, as this law passed through important stages in human history, in which it worked to criminalize the most dangerous violations of mankind. The twentieth century is considered one of the most prominent of these stages in the history of this law. It witnessed a tremendous development represented in the codification of international crimes such as genocide, crimes against humanity and war crimes, and the establishment of special mechanisms to prosecute the perpetrators of these crimes, such as temporary courts such as the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia in 1993, as well as the international mixed criminal courts, such as the court for Sierra Leone in 2002, and the International Criminal Court in 1998.

Despite of the development in international criminal law and its achievements it suffers from a deficiency in the failure to include all the most dangerous crimes on humanity. This is so because the crimes included under this law are not the only ones characterized by brutality, there are many

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Al Mosul
college of Law

Legal Conditioning for Ethnic Cleansing
(Study in International Criminal Law)

Master Thesis submitted by

Salim Ali Mohammed Ali

To

Council of the College of Law at the University of Mosul

It is part of the requirements for obtaining a master's degree

In

human rights law

:Supervised by

Dr. Raqeeb Mohammed Jasim Al-Hammawi

Assist. Prof. in International Law

1443 AH **2021 AD**